خصوصا مقدر هذا الخطاب واما انه يدل على الاهتمام بمضمون ما يخاطب به ففيه خفاء
وتوضيحه ان اقبال المتكلم سيما اذا كان عظيما شأن على السامع بان يخاطبه بعد ايراد الكلام
بطريق الغيبة دال على ان مضمون الكلام امر يعنيه ويهمه شأنه ولا شك ان ايراده بطريق
الخطاب مقبلا على السامع مع الاعراض عن المدعو عليه فان بإلما وضع في الاصل لبعد البعيد
فاذا نودي به القريب كان فيه اشعار بان المدعو عليه مما يستحق ان يخاطب ويدعو له
البعيد والقريب ففيه اشعار بأن الاهتمام بشأنه والطلب عليه فايراد ما في القريب يمكن
ان يكون لهذه النكتة ويمكن ان يكون للاقتصاء بان المدعو فكانه لبعده عن حضرة المتكلم
لانه تأبيت مناب فعاير بر جعله انه لبعد منه وجود كلم من حرف واحد واسم وهو خلاف
ما تقرر باجماع النحاة من ان الكلام لا يتألف الا من اسمين او فعل واسم وكون ما حرفا فيما
مقام الفعل لا يدفع هذا السؤال لانه وان كان ثانيا فليس بفعل ولا معناه معنى الفعل
عند الجمهور وما ذكره بعض المعلقين عن الكافية في نحو السؤال انه انما لا لانه بتقدير
ادعو اهنا وادفع فمما كان يقال كما في النداء اسماء الافعال كما صرح به ابو علي
وقد ابين الرضي ودفع عنه جميع ما اورد عليه فيكون المعنى ادعو الاثاء المدعو
فتامل قوله فانتهى كمثلين بل الكل معنى غير المعنى الآخر ويفيده الآخر واجتماع حرفين كذلك
لا يستنكر كما في لقد وللترل على اصلي الدعوى بانه لو دخل اللام المنادى فاما
ان يبين معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة التنوين فهي كالتنوين ومن ثمة قدر
البناء معها فاستكره دخولها مطرحا في المنادى المبني وادعاء ان يعرف وهو بعيد لحصوله
علة البناء وهو وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله وألا فراد والتعريف اقحما
يلزم منه كون الشيء معاقب الآخر ان يكون مثله في الاحكام بل كون معنى الشيء راجعا الى معنى
آخر لا يستلزم ذلك كما صرح به الرضي في باب تقدم معمول المصدر على المصدر فالاولى ان
كل مبني شيء حكمه حكم ما اوقع به فهو يمتنع فيه تقدم بارز على المجرد والمصدري بوجه المعنى ان يكون

حكمه

حكمه حكمه ويمكن ان يقال نصر للنحاة بان اللوم الداخل على الذي يفيد مجرد التعريف كما ان
ما بعده مع شيء آخر وافائدة في تكرير هذا التعريف فيما كان حرف النداء يفيد تعيين الشخص لبقي
اللام فائدة ومنع الاجتماع في صورة يكون اللام جزء الكلمة في العلم وبيانه لا هو الاصل
اللباب واما الاستدلال عند اجتماع حرفي التأكيد ففيه ان اجتماعهما يفيد زيادة التأكيد المط
في المقام فان قيد لوحه الدليل المذكور لدل على انه امتنع اجتماع اداتي التعريف سواء كان
بينهما فاصلة كما في يا وتعريف فاقد بالاسم المعرف ليطابق الصفة الموصوف ويزيد الابهام
تأكيدا فان حرف التعريف يدل على تنبيه المخاطب وهكذا وتنبيه قوله يا على الاسم المبهم اولا
ثم على المعنيين ثانيا مع ان هذا شيء واحد حقيقة وفي هذا التدرج من الابهام الى التوضيح نوع
تأكيد كما صرح به صاحب الكشاف ثانيهما تكرير حرف التنبيه ثالثها تعميم الخطاب بشمل احد
وهو في حكم ان يقال يا زيد ويا عمرو الى غير النهاية وهذا يدل على ان الذي وقع للخطاب امر
عظيم يهتم به حتى انه يطلب كل احد قوله بدليل صحة الاستثناء مرفوعا ان اراد صحة الاستثناء
في كل صفة بالجمع فلا يصلح لان تجعله دليلا اذ من الجائز ان يقال انه للعموم ولا نسلم صحة الاستثناء في
كل موضع وان اراد صحة الاستثناء في بعض المواضع فهذا لا يدل على ان صيغة الجمع
للعموم مطلقا والحاصل ان يقال لا ان يقول لجواز ان يكون للاستغراق وان يكون
لغيره فعلم احدهما بالقرينة مثلا للاستثناء ويمكن ان يقال انه لما ثبت العموم في بعض المواضع
ثبت في كل موضع بالقياس اذ الظاهر ان معنى الجموع واحد اذا الصار فيه غير ظاهر
قوله لفظا متعلق بسمع اي سمع الناس وبتحمل بحيث اللفظ الموجهين في زمان
النزول لان نداء غير الموجود مما لا يعقل قوله معنى يتعلق بقوله وبزيد جواز
الناس بتحمل وبمع بحذف المجرور اي بموجود لازم ايضا مورون بالعبادة قوله ان صح
رفعه اي رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا الابهام الامر السماع مما لا يتسع فيه الاطلاع قوله
ولا امر هم اي كما امرهم بالخصوص دون المؤمنين هو الوجه في ما بعد الاتيان بما يوجب تقديمه

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)